بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
إسكندينافيا

الخميس، ٢٤ ربيع الأول ١٤٣٦هـ | ٢٠١٥/٠١/١٥م | رقم الإصدار: ١٥/٠١

بيان صحفي

تصاعد كراهية الإسلام والتخويف منه والنفاق السياسي

(مترجم)

يمكن متابعة قصة المرأة المسلمة على قناة TV٢ وذلك بتاريخ ٢٠١٥/١/١٤ والتي قامت بجمع ١٠٠ مشاركة على الفيسبوك لدنماركيين عاديين وأوصلتها للشرطة، وقد كانت هذه المشاركات تحمل تهديدات للمسلمين. وكانت قد جمعت ١٠٠ مثال في غضون أسبوع واحد فقط، وشملت هجمات صاروخية على المساجد وعمليات قتل جماعي للمسلمين.

وللأسف، فإن وسائل التواصل (الاجتماعي) قد أُغرقت بهذا النوع من التعليقات من قبل الدنماركيين غير المسلمين، ولهذا لنا أن نتساءل لماذا جاء البلاغ من امرأة مسلمة بدلًا من قيام السلطات بالتحقيق في وقت أبكر من ذلك بكثير. فالشرطة وأجهزة المخابرات تراقب بالفعل وسائل التواصل (الاجتماعي)، وذلك ليتمكنوا من ملاحقة المسلمين حتى على أتفه التعليقات والوجوه التعبيرية الضاحكة.

ولم تصل ردود فعل السياسيين في الدنمارك إلى مستوى اللهجة التي تُسمع عادة في كريستيانسبورج (البرلمان) عندما يتعلق الموضوع بالمسلمين. وفي محاولة غير جديرة بالثقة يقومون بالتهرب من مسؤولياتهم، وبعبارات عامة جدًا، فإنهم "يدينون التهديدات، بغض النظر عن الهدف". ولا يوجد أي شك في أن السياسيين في الدنمارك يتحملون جزءًا كبيرًا من المسؤولية عن تزايد كراهية الإسلام وانتشار الخطاب البغيض، الذي أصبح عاديًا في الدنمارك. واليوم، يتعرض المسلمون بشكل متزايد للهجوم، ليس فقط على وسائل التواصل (الاجتماعية)، وإنما أيضًا يتعرضون لهجمات معنوية وجسدية في الأماكن المزدحمة وفي وضح النهار.

إن الجو الذي يمتلئ بالتخويف من الإسلام في الدنمارك هو نتيجة تنافس السياسيين الدنماركيين، الذين كانوا لأكثر من عقد، يحاولون تشويه صورة الإسلام والمسلمين من خلال تصريحاتهم البغيضة والتي تُنشر بكل سرور في وسائل الإعلام وتحظى بدعم "الخبراء". وقد أثر ذلك بالطبع على الجو العام تأثيرا لم يعد يطاق. ولذلك، فإن أكثر أشكال النفاق تظهر عندما يحاول هؤلاء السياسيون إنكار مسئوليتهم عن هذه الأعمال.

أما عندما ينتقد المسلمون السياسة الخارجية العدوانية التي نتج عنها إزهاق آلاف الأرواح، أو ينتقدون سياسة الاندماج التي تسعى لجعل المسلمين يعتنقون العلمانية وقيم الحرية قسرًا، فإنهم يُجرّمون ويُحاربون سياسيًا وقانونيًا. ويتفاخر السياسيون "بحرية التعبير" بشكل مطلق، وعندما يقول متحدث باسم مسجد أنه يريد دولة إسلامية في العراق، فإنهم يقومون بعقد اجتماع طارئ في البرلمان يطالبون فيه بإغلاق المسجد!

وفي الوقت الذي تتعلق فيه أسطورة حرية التعبير بخيط رفيع، فإن ثقافة الاستهزاء والشتائم البغيضة ضد النبي محمد ﷺ تُجعل مرة أخرى رمزًا مطلقًا لهذه "الحرية". والآن، ومع اقتراب الانتخابات، سوف نرى السياسيين كالمعتاد يُصّعدون تجاه بعضهم البعض في تنافسهم في الدعوة بخطاب معادٍ للإسلام لتشريع قوانين أكثر تمييزًا. وكل هذا يحدث في الوقت الذي يتهمون فيه المسلمين بتفتيت المجتمع.

ونحن في حزب التحرير في الدول الإسكندينافية نريد أن نوضح أن السياسيين في الدنمارك لن يتمكنوا من إخضاع المسلمين وقهرهم. فقد تعرضت الجاليات المسلمة إلى هجمات مماثلة وأسوأ منها في الكثير من البلدان حيث يعتبرون أقلية، ولكن كان موقفهم دائمًا التزامًا أقوى بهويتهم الإسلامية.

يونس كوك

الممثل الإعلامي لحزب التحرير في إسكندينافيا

البريد الإلكتروني: info@hizb-ut-tahrir.dk
الموقع الرسمي: www.hizb-ut-tahrir.dk

موقع حزب التحرير
www.hizb-ut-tahrir.org
موقع المكتب الإعلامي
www.hizb-ut-tahrir.info